

دورية عمران للعلوم الاجتماعية

عدد خاص:

"التحوّلات الاجتماعية الراهنة في الخليج العربي"

ورقة مرجعية

بات من الواضح أن منطقة الخليج العربي أصبحت تقوم بدور متزايد ليس في رسم المشهد السياسي وعلاقات القوة في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل أيضًا في تشكيل التيارات الاجتماعية والثقافية وإعادة تشكيلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فمنذ التحوّل العالمي نحو اقتصاديات النفط، وبقدر ما أصبحت المنطقة موضوع تنافس دولي، صار يصعب تخيل سياسة شرق أوسطية لا تقوم فيها مصالح النخب الحاكمة في الخليج وهواجسها بدور مهم، كما صار يصعب فهم العديد من التحوّلات الاجتماعية والثقافية في أغلب الدول العربية من دون ربطها بالسياسات الاقتصادية والأيدولوجية الخليجية إلى درجة بات معها الحديث في السنوات الأخيرة عن "خلجنة" جزء من علاقات المنطقة، ممكنًا؛ فعلى سبيل المثال، تنبّه باحثون كثر منذ أواخر السبعينيات إلى الآثار التي تركتها عملية بناء الدولة في الخليج في تشكيل الطبقات الوسطى العربية اجتماعيًا، وقيل الكثير عن تحوّلات القيم التي صاحبت هجرة الملايين من العرب للعمل في دول الخليج، فقد أدّى تفاعلهم مع المجتمعات المحلية وصعودهم قوة اقتصادية وازنة بعد عودتهم إلى أوطانهم، إلى تحوّلات راديكالية لم تسهم في دفع الدول العربية إلى إعادة هيكلة اقتصادية شاملة فحسب، بل أدّت أيضًا إلى بروز أنماط جديدة من التدين والاستهلاك، إضافة إلى بروز حركات اجتماعية وأيدولوجية جديدة لا تزال تمارس نفوذًا على السياسة والمجتمع العربيين وتعيد تشكيل هوياتها بأشكالٍ متنوّعة ومتناقضة، أدّت إلى

انبثاق أشكال جديدة من الصراعات القائمة على سياسات الهوية. كما ساهمت العمالة الوافدة العربية وغير العربية إلى المجتمعات الخليجية في إعادة صياغة الوعي المحلي وإعادة تشكيل الثقافات المحلية، على نحو أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية مختلفة.

أدى التفاعل الثقافي والحضاري قديماً بين مجتمعات الجزيرة العربية ومجتمعات الشام والعراق ومصر والمغرب إلى إعادة رسم المنطقة حضارياً. ولا يزال هذا التفاعل في العصر الحديث أساسياً في تشكيل الأنظمة السياسية وأنماط إنتاج المعرفة المختلفة. وفي المرحلة الراهنة أدى تعقيد هذه العلاقات وتناقضاتها إلى التأثير جوهرياً في مجريات الانتقال السياسي، وإلى إجهاض مسارات الانتقال الديمقراطي وتغذية الاستقطاب على أساس الهوية، فضلاً عن بروز مشاريع إقليمية متناحرة أعطت الفرصة لقوى إقليمية ودولية

لتعزز نفوذها في المنطقة، وكان من نتائجه أيضاً بروز قوى اجتماعية جديدة رفعت راية السلفية والسلفية الحركية ومثّلت تحدياً أساسياً في دول عديدة.

وقد ساهم الاستقطاب الذي شهدته المنطقة، وما صاحب ذلك من صور نمطية ومواقف أيديولوجية في التغطية على التحوّلات الاجتماعية والثقافية الجارية منذ عقود في منطقة الخليج، وأدى أيضاً إلى تصوير شعوبها ودولها على أنّها كتلة واحدة ذات طبيعة استاتيكية، مُخفياً التنوع الشديد الذي طالما اتسمت به منطقة الخليج العربي. أدّت عوامل الثورة في صناعة النفط وهيمنة الدولة الريعية والتنسيق السياسي والاقتصادي الفعّال بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إنتاج نمط متشابه، إلى حدّ ما، من الاقتصاد السياسي يكرّس أساساً الشرعية التي تحظى بها العائلات الحاكمة، كما أدت إلى بروز ما يمكن تسميته هويّة خليجية تستند إلى مصالح وهموم وثقافة مشتركة، غير أنّ التطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة والعالم كشفت عن تناقضات أساسية بين النخب الحاكمة في الخليج وداخل كل نخبة وفي داخل كل دولة على حدة وعن انقسامات على المستوى الشعبي، وأعادت التساؤل عن التحوّلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة. فقد عرفت دول خليجية (الكويت،

والبحرين، والسعودية) في السنوات السبع الماضية احتجاجاتٍ شعبيةً أخذت أشكالاً مختلفة وجرى احتواؤها أو قمعها بطرق عديدة، كما شهدت دولتان خليجيتان (قطر، والسعودية) انتقالين سياسيين للسلطة جرى التعبير عنهما بطرق مختلفة، وأربكت الأزمة الخليجية العديد من الباحثين وكشفت عن التقصير البحثي في فهم ديناميكيات السلطة والمجتمع الخليجين.

وعلى صعيد آخر، تقدّم دول الخليج اليوم نموذجًا جديدًا من المدن والبلدات الحديثة التي تفرض أشكالاً جديدة من التنظيم العمراني والاجتماعي الذي يثير جدلاً متعدد الأبعاد. وجرى تسويق هذه المدن بوصفها مراكز خلاقة تجمع ما بين العالمي والمحلي. لكنها تثير بين الفينة والأخرى جدلاً بسبب ارتكازها على أنماط من التقسيم الاجتماعي الذي يصنّف الناس بناءً على أوضاعهم الاجتماعية أو بحسب البلدان التي أتوا منها. كما أثّرت هذه البلدات الجديدة في المجتمعات المحلية ومنظومتها الرمزية والمخيلية، وأعدت تشكيل نسيجها المجتمعي مغيرة من أنظمة القيم. ومهما تعددت الأسباب، فقد غدت هذه المدن اليوم محطّ أنظار الملايين من العرب والأجانب الباحثين عن فرص العمل، ومحطّ أنظار العديد من الشركات العالمية المختلفة التي تسعى إلى تثبيت أقدامها في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الأسباب، تسعى دورية **عمران** للعلوم الاجتماعية لإصدار عددٍ خاص يتناول بالدراسة والتحليل التحوّلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مجتمعات دول الخليج العربي؛ إذ تطمح الدورية إلى أن يسدّ هذا العدد ثغرةً معرفية ويصبح مرجعًا يساعد على فهم التفاعلات الاجتماعية في هذه المنطقة وعلاقتها بتطورّ البنى السياسية (خاصة الدولة) والاجتماعية (الهويات ما دون الدولة كالمناطقية، والإثنية، والمذهبية، والقبيلة، وغيرها). ترحب **عمران** بمختلف المساهمات التي تستخدم مناهج التحليل الاجتماعي لفهم ظواهر اجتماعية مختلفة في منطقة الخليج العربي، إلا أنّها تقترح التركيز على المحاور الآتية:

- الاقتصاد السياسي للدولة الخليجية بما في ذلك البنية الريعية وتفاعلاتها الاجتماعية، بحيث يسعى هذا الجانب إلى فهم قدرة النخب الخليجية على إعادة تشكيل المجتمع من خلال

رصد منطق شبكات الربح المرتبطة أساسًا بعلاقات القوة. وتدرج في هذا المحور أيضًا الجهود الحكومية الساعية إلى تنويع الاقتصاد وتفسير نجاحاته أو تعثراته، ويندرج فيه أيضًا تطوّر أسواق العمل وطبيعة الاستثمارات الأجنبية والوطنية، ووضعية العمّال الأجانب، ويتناول أيضًا طبيعة الاستثمارات الخليجية في الخارج، وموقع دول الخليج في النظام الرأسمالي العالمي وعلاقات أسواقها بالشبكات الاقتصادية العابرة للحدود.

- الشرعية والمشروعية في أنظمة الخليج المعاصرة: يسعى هذا المحور إلى فهم الشروط الاجتماعية والتاريخية التي تؤسس لشرعية الأسر الحاكمة في الخليج مثل الشرعية التاريخية والدينية والكاريزما والقبلية، ويسعى أيضًا إلى فهم طبيعة الانتقال السياسي هناك والأسس السوسيولوجية التي يتم على أساسها توزيع السلطة. كما يدرس هذا المحور علاقة القرابي بالسياسي في دول الخليج.

- سياسات الهوية والثقافة في دول الخليج: يسعى هذا المحور إلى دراسة السياسات التي تمارسها الحكومات الخليجية إزاء شرائح من مواطنيها على أساس مذهبي أو هوياتي أو اجتماعي أو مناطقي وآثار ذلك في إعادة إنتاج المجتمع. ولا يتوقف الأمر عند فهم مشكلة الطائفية والتمييز ضد المواطنين على أساس المذهب، بل يتعداه أيضًا لدراسة كافة أشكال الاستبعاد الاجتماعي الذي يتعلق بعدد الشرائح سواء من خلفيات قبلية أو البدون، أو غيرهما. كما يمتدّ ذلك إلى دراسة الخطاب الهوياتي والثقافي في مناهج التعليم وفي وسائل الإعلام وفي النشاط الدعوي الرسمي وغير الرسمي. ويناقش هذا المحور أيضًا إشكالية الهوية في ظلّ احتضان العديد من دول الخليج غالبية من الأجانب على أراضيها.

- الحركات الاجتماعية والأيدولوجية في الخليج: يدرس هذا المحور الحركات الاجتماعية والأيدولوجية الرسمية وغير الرسمية وعمقها الاجتماعي والتاريخي. ويندرج في هذا الإطار الحركات الاحتجاجية السياسية، أو المطلوبة، أو الحركات الدينية (مثل الوهابية)، أو الحركات النسوية.

• المدينة الخليجية وأنماط التنظيم الحضري: يهدف هذا المحور إلى تسليط الضوء على نموذج المدن والبلدات التي برزت في المنطقة فارضةً أشكالاً متنوعة من التنظيم الاجتماعي للسكان بناءً على أوضاعهم الاجتماعية والطبقية، أو بناءً على جنسياتهم. ويركز هذا المحور على وضعية المقيمين في المدن الخليجية وعلاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية بالمواطنين.

تستقبل عمران المساهمات الأكاديمية المستندة إلى مناهج العلوم الاجتماعية التي تتناول إشكاليةً واحدة من الإشكاليات المطروحة أعلاه، مشجعةً الباحثين على تناول دراسات الحالة Case Studies أو دراسات مقارنة بين دولة/ مدينة واحدة وأخرى، تساعد على تقديم معرفة علمية عن الموضوع المدروس.

فعلى الراغبين في نشر مقالاتهم ودراساتهم إرسال ملخصاتهم على البريد الإلكتروني للمجلة، مرفقة بسيرة علمية، في موعد أقصاه 15 حزيران/ يونيو 2018، على ألا يتجاوز عدد كلمات الملخص 500 كلمة متضمنًا المنهجية المقترحة لتنفيذ البحث. وسيخضع الملخص بدوره للتقييم، ليتم إخطار المرسل بالاعتذار أو القبول في موعد أقصاه 30 حزيران/ يونيو 2018. تستلم عمران البحوث مكتملة في موعد أقصاه 10 كانون الثاني/ يناير 2019، على ألا يتجاوز عدد الكلمات في البحث 8000 كلمة. ويخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي.

تستقبل عمران أيضًا مراجعات الكتب وعروضها التي عالجت الموضوع نفسه، على ألا يتجاوز عدد كلماتها 3000 كلمة، بشرط أن يكون الكتاب صادرًا في السنوات الثلاث الماضية، ويُستثنى من ذلك المقالات النقاشية التي تراجع مجموعة من الكتب أو المقالات عن الموضوع المدروس.

تُرسل جميع الملخصات أو الاستفسارات إلى بريد المجلة على:

omran@dohainstitute.org